

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٤٨

الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا).
التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالانكليزية): سوف أدلي نيابة عن وفدي ببيان عن موقفنا من مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

أولاً، ليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها ليست دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الوكالة في أوائل التسعينات لأن الوكالة كانت قد تخلت عن مبدأ الإنصاف، واقتصرت على أن تكون أداة سياسية في أيدي القوى العظمى؛ وفي العام الماضي انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار لكي تدافع عن المصالح العليا للدولة. فليس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي علاقات بأي من الوكالة أو المعاهدة ولا شأن للوكالة بتقديم

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (A/59/295)

مشروع القرار (A/59/L.18)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تواصل الجمعية

العامة نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت المناقشة المتعلقة بهذا البند صباح اليوم.

نتنقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/59/L.18.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن كلا من تعليقات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن خلال نهج الوكالة إزاء التجربة النووية السرية التي أجرتها كوريا الجنوبية وكُشف عنها مؤخراً ندرك الظلم والمعايير المزدوجة للوكالة وبعض البلدان الأخرى التي تتظاهر بالقلق من المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فكيف نستطيع الاعتماد عليها في شؤون تتعلق بالمصالح العليا للدولة؟ إن وفدي يرى أن الوكالة وبعض الدول الأعضاء إن كانت تكثرث حقاً لحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها أن تنفض عنها تمييزها وأن تنظر إلى المسألة نظرة منصفة وتحت الولايات المتحدة على الكف عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما عن برنامج تخصيب اليورانيوم المذكور في التقرير، فهو محض اختلاق من جانب الولايات المتحدة لكي تلقي باللائمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المسألة النووية بشبه الجزيرة الكورية. فالادعاء بوجود برنامج سري لتخصيب اليورانيوم، شأنه شأن استراتيجية الضربة الوقائية، سمة مميزة للولايات المتحدة في تبجحها وانفراديتها ونزعتها الحربية. وإن أردنا تشبيهاً لذلك فهو أن ما سلف مبني على منطق أن تكرار الأكاذيب يجعلها حقائق، أما الثاني فيقوم على افتراض أنه إذا خيل إليك أن عابر سبيل في الجانب المقابل من الشارع سيضربك، فعليك بضربه. وتلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدرجة عالية من اليقظة ضد هذا النوع من العقلية والمناورة من جانب الولايات المتحدة.

إن عدوان الولايات المتحدة على العراق يلقننا درساً خطيراً. فقد قام فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، برئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتفتيش كل أراضي العراق قرابة ١٠ سنوات، بما في ذلك القصور الرئاسية، ولكنه لم يجد أي إثبات يدل على أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل. وتشبثاً من الولايات المتحدة بذلك، اخترعت التهديد

تقرير عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن تقريرها السنوي.

ثانياً، مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" يرمي إلى تضليل عامة الناس بشأن وضع المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية من أجل ممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتبناكي الوكالة على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل عدم امتثالها لاتفاق الضمانات. وتزعم اليابان أن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديداً للسلام والأمن في شمال شرقي آسيا، أما أسلحة الولايات المتحدة النووية المنشورة في الجزر اليابانية والتي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فهي تخدم السلام والأمن. علاوة على ذلك، تقول بعض البلدان الأخرى إن انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار وبرنامجها النووي يتحديان نظام عدم الانتشار.

بيد أن جميع تلك الحجج مبنية على المنطق المعكوس الذي يضع العربية أمام الحصان، إذ تدير رأسها عمداً عن الطابع الجوهري للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية نتيجة مباشرة لسياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن ثم فهي مسألة سياسية وعسكرية يتعين تسويتها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. ولو لم تكن الولايات المتحدة قد جلبت أسلحة نووية إلى شبه الجزيرة الكورية، ولو لم تكن الولايات المتحدة قد هددت بتوجيه ضربة وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لما نشأت المسألة النووية وانسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار.

السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغ، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تانزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، فتزويلا، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الذي يشكله العراق بأسلحة الدمار الشامل ومن ثم بررت حربها العدوانية على العراق.

وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل أنه إذا تخلت الولايات المتحدة، بشكل عملي عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التهديد النووي، فإنها على استعداد للتخلص نهائياً من رادعها النووي بناء على ذلك. فموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت يتمثل في التمسك بهدف نهائي هو إحلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتسوية المسألة النووية بشكل سلمي عن طريق المحادثات والمفاوضات.

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، سيصوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معارضاً مشروع القرار، لأنه لا يُقصد من ورائه الإسهام في تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): كما تعلمون، لقد استمعنا فعلاً إلى المتكلم الوحيد في تعليّل التصويت قبل التصويت. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/59/L.18. وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، انضم البلدان التاليان كذلك إلى مقدمي مشروع القرار A/59/L.18: الفلبين ونيكاراغوا.

لقد طلب إجراء تصويت مسجل. والآن نبدأ عملية التصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار

تلك التجارب كانت أنشطة بحثية معزولة قام بها على المستوى المختبري بعض العلماء لوحدهم من أجل أغراض علمية بحتة. وليس لديهم أية صلة ببرنامج أسلحة.

علاوة على ذلك، وبالرغم من أن جمهورية كوريا لديها سادس أكبر صناعة نووية مدنية في العالم وتعتمد على الطاقة النووية بنسبة ٤٠ في المائة من تزودها بالكهرباء، فليست لدينا أية منشآت للتخصيب أو إعادة المعالجة. وليست لدينا أية برامج نووية سرية كما زعم مندوب كوريا الشمالية.

وبالرغم من الضغوط الاقتصادية التي تحملنا على تقليص اعتمادنا على الوقود النووي المستورد، فإننا نتبع سياسة الامتناع الطوعي عن امتلاك منشآت للتخصيب أو إعادة المعالجة لا لشيء سوى لصالح جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لانهوية. والبحث العلمي من أجل الاستعمالات السلمية للطاقة النووية حق أساسي مضمون لكل الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي. بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة.

وبالرغم من أن التجارب المشار إليها سابقا كان ينبغي أن يتم إجراؤها وفق ترخيص ملائم من حكومة بلدي وإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنها في حينه، فإن كمية المواد النووية المعنية أتفه من أن يكون لها أي أثر على الانتشار النووي. علاوة على ذلك، فإن كشف تلك الأنشطة البحثية نتج عن الإصرار السياسي لحكومة بلدي على قبول معايير السلامة الجديدة التي يوضحها البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي نعلن بمقتضاه كل أنشطتنا النووية السابقة حتى التجارب العلمية المعنية بمليغرامات، وهكذا صححنا أية هفوات غير مقصودة وردت في التقارير. وبالتالي، ينبغي ألا يبقى هناك أي شك فيما يتعلق بالتزام حكومة بلدي

اعتمد مشروع القرار A/59/L.18 بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ١٨/٥٩).

[بعد ذلك، أبلغت وفود إريتريا وجورجيا والرأس الأخضر وطاجيكستان وفيت نام وموريشيوس الأمانة العامة بأنهما كانت تنوي التصويت مؤيدة].

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): طلب العديد من الممثلين ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء أنه عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يتم الإدلاء بها في إطار حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تود اليابان أن تمارس حق الرد على بيان تعليل التصويت الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. قال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تعليقه إن الأسلحة النووية للولايات المتحدة موجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هذا غير صحيح تماما. وبما أن اليابان هي الأمة الوحيدة التي عانت من بلاء القنبلة الذرية، فإنها تلتزم التزاما تاما بالتخلي عن امتلاك الأسلحة النووية. بمقتضى المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما فيها معاهدة عدم الانتشار النووي، من بين أمور أخرى، وتحافظ على مبادئها غير النووية الثلاثة المتمثلة في عدم امتلاك أسلحة نووية، وعدم صنعها، وعدم السماح لها بدخول اليابان.

السيد تشون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أمارس حق الرد على بيان ممثل كوريا الشمالية. يرفض وفد بلدي وصف ممثل كوريا الشمالية للاختبارات النووية التي يجريها بعض العلماء في بلدي. وكما أوضحنا بجلاء في عدد من المناسبات، بما في ذلك في بيان وزير خارجيتنا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، فإن

الجلسة ليقدم ادعاءً ينطوي على المبالغة، وتشويه الحقيقة بصورة فاضحة، فيما يخص أنشطة الأبحاث النووية، والتي، كما قلت سابقاً، لا تتصل بالانتشار النووي بتاتاً. فما يتعين على كوريا الشمالية أن تقوم به أولاً هو تفكيك برنامجها للأسلحة النووية بكامله وقبول أعلى معايير الضمانات المذكورة في البروتوكول الإضافي قبل أن تسمح لنفسها بانتقاد أنشطة البحث النووي في البلدان الأخرى.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالانكليزية): يعرف العالم جيداً برنامجنا النووي. ولذلك نحاول الآن حل هذه المسألة مع الولايات المتحدة التي تتبع سياسة معادية تقوم على التهديد النووي. أما بشأن البرنامج النووي لكوريا الجنوبية، فهو لم يعرف إلا مؤخراً. وأعتقد أنه خطير جداً، بما أنهم يقولون بتفاخر أن لديهم سادس أكبر منشآت نووية متطورة. وحتى اليوم، لا ندرى مدى خطورتها. منشآتنا معروفة. لكن منشآت كوريا الجنوبية ليست كذلك.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لن

نكرر نحن في اليابان وجهة نظرنا لأن رسالتنا واضحة جدا ويفهمها ٩٩ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة ترغب في احتتام النظر في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٦ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/59/307)

الحازم بمعايير عدم الانتشار النووي، ونحن نتعاون بشكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتصحيح أية هفوات ماضية وردت في التقارير.

في النهاية، سيتبدد الكثير من القلق الدولي حيال البرنامج النووي لكوريا الشمالية إذا ما فعلت كوريا الشمالية ما فعلناه بالضبط، وقبلت أعلى معايير الشفافية النووية.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالانكليزية): أولاً، سأرد على ممثل اليابان. فمثل اليابان، واليابان عموماً، تبذل جهداً كبيراً للتغطية على غاياتها الخفية، بذكر مبادئها الثلاثة، وبالإشارة إلى تضحيات اليابان في الهجوم النووي الذي تعرضت له. وفي الحقيقة، ورغم موافقتها على المبادئ الثلاثة، تسمح اليابان للولايات المتحدة باستخدام مرافقها لنقل الأسلحة النووية، جيئة وذهاباً. إضافة إلى ذلك، يوجد على الجزر اليابانية العديد من القواعد العسكرية الأمريكية تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يستطيع الممثل الياباني التغطية على هذه الحقيقة.

ثانياً، إنني قلت الحقيقة بالنسبة للكوريين الجنوبيين، فالكوريون الجنوبيون قاموا بهذه التجربة السرية، ونحن نعلم أنهم حاولوا تطوير أسلحة نووية منذ السبعينات. أما التجربة التي كشف عنها مؤخراً فقد جرت في الثمانينات. فكيف يمكننا الوثوق بالتزامهم أمام المجتمع الدولي؟

السيد تشون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):

لا أريد أن أدخل في نقاش مطول عن المسائل النووية أو المزاعم التي أثارها مندوب كوريا الشمالية في هذا الحفل. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد أننا نجد من العيب أن يقوم أفضع بلد من البلدان الناشرة للسلاح النووي، كما يعلم العالم، وأكثرها تصميمًا على ذلك، باستغلال هذه

جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان. ومن شأن إنشاء مكتب للمفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقدم مساهمة هامة في ذلك الصدد. كما تقوم الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لظاهرة الإفلات من العقاب والتهديدات التي يتعرض لها دعاة حقوق الإنسان من قبل جماعات سرية وغير قانونية.

وكما ينص عليه التقرير، فإن البعثة عمدت في الفترة النهائية إلى دعم جدول أعمال السلام مع السلطات الجديدة، التي تولت السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقدمت البعثة مجموعة شاملة من توصيات متعلقة بالسياسة العامة واستعرضتها مع كبار المسؤولين في الحكومة، والمحافظين، ورؤساء البلديات، وأعضاء الهيئة التشريعية، والمسؤولين القضائيين وقادة المجتمع المدني. وخلال زيارة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السير كيران برندرغاست، إلى غواتيمالا في أيار/مايو ٢٠٠٤، أوضح لتلك الأطراف الفاعلة أنه ينبغي لاتفاقات السلام أن تبقى الخطة الأساسية المرسومة لتنمية غواتيمالا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعلن تأييده لتلك الرسالة.

وفي غضون ذلك، يظل الدعم المتواصل من مجتمع المانحين أمرا هاما. والمساهمات التي قدمتها طيلة سنوات مجموعة أصدقاء عملية السلام وأعضاء مجموعة الحوار قيّمة للغاية. وبينما نعرب عن امتناننا لتلك المساهمات وللدعم المقدم إلى البعثة على مر السنين، يأمل الاتحاد الأوروبي أن نحافظ على مشاركتنا في مشاريع تتعلق باتفاقات السلام وأن نظل في حوار سياسي وثيق مع حكومة غواتيمالا.

السيدة غارسيا غييرا (المكسيك) (تكلمت

بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمفصل جدا عن تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (البعثة).

السيد همبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة بلغاريا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إننا نناقش اليوم التقرير التاسع والأخير للأمين العام عن تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا. والتقرير، إضافة إلى تلخيصه التطورات السياسية خلال العام الماضي، يسعى إلى تحديد مجمل التقدم المحرز في تعزيز السلام. ويأتي التقييم في فترة حاسمة لغواتيمالا. فبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ستنتهي أعمالها بعد وجود لها استمر ١٠ سنوات كان حضور البعثة خلالها أساسيا في تنفيذ الاتفاقات. وبهذا تسجل مغادرة البعثة بداية مرحلة جديدة وضرورية لعملية السلام. والأمر الآن متروك بصورة كاملة للأطراف الفاعلة الوطنية كي تضطلع بالمسؤولية عن التنفيذ التام لاتفاقات السلام وكفالة التمويل الكافي.

وخلال العامين الماضيين، قلصت البعثة فعلا عملياتها ووضعت استراتيجية انتقالية صممت لبناء القدرة الوطنية. ولم تكن الجهود موجهة نحو مؤسسات الدولة الرئيسية فحسب، مثل مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان، بل كانت موجهة أيضا نحو منظمات المجتمع المدني التي من المرجح أن تبقى منخرطة في جهود بناء السلام في المستقبل.

وسعت الاستراتيجية أيضا إلى ضمان متابعة ملائمة لأولويات تتعلق باتفاقات السلام من جانب منظومة الأمم المتحدة في غواتيمالا. وفي ضوء ذلك، سيؤيد الاتحاد الأوروبي حضورا أكبر للأمم المتحدة بغية تقوية الحكومة في

ومساعدة البعثة حققت الحكومة ومجتمع غواتيمالا في السنوات العشر الماضية العديد من التطورات الرئيسية. فمن بين أمور أخرى، تم إنهاء أكثر من ثلاثة عقود من الصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة أو تدعمها. وتم إنجاز إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. وجرى خفض حجم الجيش إلى حد كبير، وكذلك خفض الميزانية العسكرية. وحُلَّت هيئة الأركان العامة الرئاسية. وبصفة عامة، تعززت السيطرة المدنية على القوات المسلحة. وأحرز تقدم ملحوظ في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واعتمدت إصلاحات تشريعية هامة في مجال الانتخابات والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى وضع قوانين للامركزية وقوانين لمكافحة التمييز. ولدى غواتيمالا اليوم نظام ديمقراطي ومجتمع مدني ناضج ودائم اليقظة إزاء الامتثال لاتفاقات السلام.

ولكن الأمين العام يشدد أيضا في تقريره على استمرار عدم الوفاء ببعض التزامات حكومة غواتيمالا ومجتمعها بأسره. ونعتقد أنه يجب الوفاء بتلك الالتزامات حتى يحقق البلد سلاما مستداما قائما على أساس مجتمع ديمقراطي وعادل. وتشمل تلك الالتزامات تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة أثناء الصراع المسلح، وتعزيز سيادة القانون، وإحراز تقدم أكبر في الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية واحترامها وإشراكها في المجتمع، وإحراز تقدم أكبر في مجال الإصلاح الضريبي، الذي بات أمرا ملحا.

وبعض تلك التحديات مماثلة للتحديات التي تواجهها بلدان أخرى في أمريكا الوسطى، بما فيها بلدي. ولهذا، ونظرا للعلاقات الجغرافية والتاريخية والثقافية التي تربط المكسيك وغواتيمالا، هناك إمكانية هائلة للتعاون بين حكومتي بلدينا في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة التي

ويتطلع وفدي بنفس القدر من الاهتمام إلى التقرير الإضافي الذي سيقدمه الأمين العام في الأشهر المقبلة، عملا بطلب الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٣٨. فذلك التقرير سيكون بمثابة إشارة إلى انتهاء البعثة بعد ١٠ سنوات من العمل. وسيكون بالتأكيد تقريراً عن الدروس المستخلصة.

وبصفة المكسيك بلدا جاريا وصديقا لغواتيمالا، اشترك في بذل مساع حميدة متنوعة وجهود للمصالحة في منطقة أمريكا الوسطى، وعضوا في مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، فإنها ظلت تتابع عن كثب العمل الذي اضطلعت به البعثة خلال سنوات وجودها العشر. وما دام شعب ذلك البلد وحكومته وقواه السياسية تشعر بأن وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا نافع وضروري، فإن المكسيك تؤيد تجديد ولاية البعثة.

وكما يشير تقرير الأمين العام بحق فإن،

”البعثة من خلال ما قامت به من تحقيق ومن خلال مساعيها الحميدة وتعاونها التقني وشؤون الإعلام أسهمت إسهامات لا تحصى وساعدت على مدى الأعوام في تذكير الغواتيماليين بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم وفي إبقاء البلد على طريق السلام“. (A/59/307، الفقرة ٦٩)

ولكن كان لا بد من إنهاء البعثة وإفساح المجال لمرحلة يصبح فيها أصحاب المصلحة الوطنيون الأطراف الرئيسية الفاعلة المسؤولة عن الإشراف على الامتثال لاتفاقات السلام وضمانه. وفي هذه المرحلة الجديدة، ستظل غواتيمالا تحظى بدعم الأمم المتحدة ودعمنا بوصفها عضوا في المجتمع الدولي.

وخلال هذه الفترة الانتقالية، سيكون الإحياء الرمزي لاتفاقات السلام، الذي تعهد به الرئيس أوسكار بيرغر لدى توليه السلطة قبل أقل من عام، ذا أهمية كبيرة.

عملية السلام في غواتيمالا، التي دعمتنا على امتداد فترة العملية الطويلة، حيث كانت ترصد الحالة في أمريكا الوسطى بشكل عام وفي غواتيمالا بشكل خاص. وأشكر بصفة خاصة حكومة المكسيك، التي سهلت العام تلو الآخر إعداد مشروع القرار بشأن هذا الموضوع.

منذ سنوات عديدة، ونحن نتناول في هذا الوقت من السنة، بند جدول الأعمال المعني بالحالة في أمريكا الوسطى، بما في ذلك بالطبع الحالة في غواتيمالا. وكما هو معروف تماما، تعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في بلدنا منذ عام ١٩٩٤. وكان الغرض الأصلي منها التحقق من تنفيذ اتفاق لحقوق الإنسان، ولكن تم توسيع ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لتساعد الأطراف التي وقّعت اتفاقات السلام من خلال القيام بمهام التحقق، والتيسير، والإعلام، والمساعي الحميدة.

وما زالت اتفاقات السلام تلك قيد التنفيذ، فهي تحرز جوانب تقدم كبيرة وتشهد بعض الانتكاسات. ونعتقد أن هذا ليس وقت تقسيم المسؤولية عن الحالة العامة التي نواجهها. ونتفق بالطبع مع وجهة نظر التقرير القائلة إنه تم في غواتيمالا إرساء الأسس لمستقبل واعد وأنه جرى تعزيز الإطار الديمقراطي.

ولقد شهدت على ذلك الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وأثبتت بوضوح أن هناك عملية منفتحة وشفافة ومشروعة. وذلك تحسن كبير في الحالة السياسية في غواتيمالا. إذ مكّنت تلك الانتخابات من تحقيق انتقال سلمي ومنظم إلى حكومة ائتلافية يرأسها الرئيس اوسكار بيرغر بيردومو، وتلتزم تماما بتنفيذ اتفاقات السلام. وتشغل اتفاقات السلام حيزا كبيرا من جدول أعمال حكومتنا، إلى جانب حل مشكلة الاحتياجات الماسة للسكان، التي تشمل

أوشكت على البدء، هذا إلى جانب التعاون القائم بالفعل على الصعيد الإقليمي.

وعلى سبيل المثال، تتمثل إحدى أولويات حكومة الرئيس بيرغر في العمل على تحقيق امتثال غواتيمالا الكامل لجميع صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبشكل أكثر تحديداً التشجيع على إنشاء مكتب محلي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غواتيمالا. وتجري الآن مناقشة تلك المسألة في الكونغرس. ونعي أيضاً أن الأمم المتحدة ستعتبر مثل هذا المكتب أداة أساسية لمواصلة مهمة التحقق في مجال حقوق الإنسان - وهو ما فتحت البعثة تفعله حتى الآن - ودعم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. ولدى المكسيك في أراضيها مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أراضيها، ونحن مستعدون تماما لأن تتشاطر حكومة غواتيمالا معنا تجربتنا مع ذلك المكتب.

ويعتزم وفدي تقديم مشروع قرار إلى الجمعية بمناسبة انتهاء ولاية البعثة وبداية مرحلة جديدة في عملية السلام. ونحن واثقون بأن هذه المبادرة ستحظى بدعم فريق الأصدقاء ودول أخرى أعضاء تدعم هذه العملية منذ سنوات.

أخيراً، أشكر السيد توم كونيغس، ممثل الأمين العام لغواتيمالا على العمل الذي قام به في المرحلة الأخيرة من الانتقال واختتام عمل البعثة. كما أشيد بكل موظفي البعثة وشباب غواتيمالا الذين شاركوا في البرنامج الوطني الانتقالي للمتطوعين على التزامهم بعملية السلام في غواتيمالا.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بداية، نشكر الأمين العام على تقريره التاسع والأخير عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، الوارد في الوثيقة A/59/307. ونؤكد مجدداً امتناننا لمجموعة أصدقاء

والمنظمات الأمنية السرية في غواتيمالا. ونحن على يقين بأن المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الأعضاء في مجموعة الأصدقاء، سيستمر في تقديم دعمه للعمل الرامي إلى تعزيز المؤسسات التي تعزز سيادة القانون.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام، كوفي عنان، ولفريقه ولكل الموظفين الذين كانوا جزءاً من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي ستشهد نهاية ولايتها بعد وجودها لعشر سنوات من العمل المثمر، مخلفة وراءها إرثاً هاماً في بلدنا - يشكل نموذجاً ناصعاً لنوع النجاح الذي يمكن تحقيقه من خلال التعاون الدولي لمصلحة السلام.

السيد داجر (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره الوارد في الوثيقة A/59/307 المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، من المقرر أن تنتهي البعثة بعد عشر سنوات من العمل. وهذا يشير إلى نهاية مرحلة التحقق في عمل الأمم المتحدة وبداية مرحلة جديدة للعملية، يقوم فيها جميع أبناء غواتيمالا بإنجاز العمل بأنفسهم. وأود أن أشدد على أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به وما زالت هناك مشاكل يتعين التصدي لها. ولكن الحالة اليوم مختلفة جداً عما كانت عليه في الأعوام السابقة.

فقبل فترة وجيزة، أجرت غواتيمالا انتخابات ديمقراطية وتغلبت على تحديات الماضي بطريقة واضحة. وخلال الأشهر التي أعقبت تغيير الحكومة، أظهرت غواتيمالا، كما أوضح تقرير الأمين العام، أن في وسعها أن تواصل العمل الذي بدأت به البعثة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه لا بد أن يستمر الدعم المقدم من مجتمع المانحين،

تعزيز المجتمع المدني وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ولهذا، قال الرئيس بيرغر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

”تجسد خطة حكومي اتفاقات السلام وتعتبر تنفيذها التزاماً على الدولة برمتها. وبصفتي رئيس غواتيمالا، فإنني أقر بمبدأ وجوب ارتكاز السلام القوي والدائم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية التشاركية الرامية إلى تحقيق الصالح العام وتلبية احتياجات شعبنا كله، خاصة الذين مازالوا يعيشون منه في حالات الفقر المدقع“.

وفي هذا السياق نود اليوم أن نشكر جميع الدول الأعضاء التي مكنت من تمديد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وكما قلنا في العام الماضي، فقد سمح لنا هذا التمديد بالاستفادة من الاستثمار الكبير في الجهد والموارد التي وفرتها الأمم المتحدة لدعم جميع أبناء غواتيمالا في توطيد عملية السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة.

وفي غواتيمالا، بالرغم من الضعف الذي يعتري مؤسسات معينة للدولة، فإننا أحرزنا تقدماً ملموساً في تعزيز مراعاة حقوق الإنسان وبناء مجتمع أكثر شمولاً وتسامحاً. ولكن نحن ندرك أنه، كما بين الأمين العام في تقريره، ما زالت هناك تحديات رهيبية ماثلة أمامنا، ولهذا السبب فإن حكومة الرئيس بيرغر ملتزمة بتعزيز المؤسسات الوطنية التي تستعد بالكامل لاستلام الوظائف التي تضطلع بها البعثة وتقوم بتوطيد الشرطة المدنية الوطنية والنظام الوطني للسجون.

وبهذه الروح نحن نؤيد ترفيع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في البلد، فضلاً عن الصلة القائمة مع الأمم المتحدة لغرض مكافحة الجريمة المنظمة عن طريق إنشاء لجنة للتحقيق بشأن الجماعات غير القانونية

الكامل لحقوق الإنسان والمساواة وإلى تحسين الأمن وإمكانية الحصول على العدالة لكل أبناء غواتيمالا.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا السياق، ترحب كندا بالالتزام المستمر لحكومة غواتيمالا بإنشاء لجنة للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير القانونية. ويشكل إنشاء اللجنة أمرا هاما وضروريا ليس لسلامة مواطني غواتيمالا وأمنهم فحسب، ولكن أيضا لنجاح المؤسسات الديمقراطية في البلد. وينبغي أن يعمل كل سكان غواتيمالا معا ليس لإنشاء هذه اللجنة فحسب، ولكن أيضا لإسناد ولاية قوية للجنة وقدرات تشغيلية، يحتاج إليها البلد بغية إنشاء ثقافة خالية من الفساد. يمكنها أن تدعم التطور الديمقراطي.

(تكلم بالانكليزية)

كما أن كندا تناشد حكومة غواتيمالا أن تعمل مع الأمم المتحدة بشأن الإنشاء المبكر في غواتيمالا لمكتب للمفوض السامي لحقوق الإنسان. ومن شأن ذلك المكتب أن يشكل خطوة هامة في توطيد أوجه التقدم الكبيرة التي تحققت بالفعل في حقوق الإنسان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن اغتنم هذه المناسبة كي أؤكد من جديد على الالتزام الصادق لكندا بالعمل في شراكة مع أصدقائنا وحيرائنا في الأمريكتين سعيا وراء ضمان مستقبل أفضل لجميع دول نصف الكرة هذه.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): بالرغم من أن سنوات عديدة مضت على انتهاء الصراعات المسلحة في أمريكا الوسطى، فإن المنطقة ما زالت تواجه عددا من التحديات الرئيسية ألا وهي: القضاء على الفقر، وتوطيد الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان. وما زال الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الأنظمة القضائية تشكل مسائل أساسية. بيد أن الأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو

وهو الدعم البالغ الأهمية في المستقبل القريب. وكولومبيا، بوصفها صديقا لعملية السلام في غواتيمالا، ترحب ببدء مرحلة جديدة في المصالحة وعملية السلام وفي توطيد المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا. ونثق تماما بقدرات السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية على مواصلة العملية التي بدأتها البعثة. ونشدد على الحاجة إلى أن يكون الدعم المستمر للمجتمع الدولي في تناول الأيدي بغية ضمان نجاح تلك العملية. وهذا الالتزام الصارم تجاه غواتيمالا أمر هام بشكل خاص لمكافحة الجريمة وعدم توفر الأمن، اللذين لا بد أن تتصدى لهما غواتيمالا بديمقراطيتها واقتصادها.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب

ب هذه الفرصة للمشاركة بعد ظهر هذا اليوم في هذه المناقشة فيما نتناول نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. إن البعثة ما فتئت تشكل نموذجا ممتازا للإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه البعثات الدولية لحفظ السلام في توطيد السلام في بلد ظل متضررا بالصراع. واضطلعت البعثة بدور هام في تعزيز حقوق الإنسان في غواتيمالا، وتعزز كندا بأنها دعمت البعثة خلال فترة ولايتها - من حيث الأموال ومن خلال مشاركة الشرطة الكندية والموظفين العسكريين على حد سواء. وتنظر كندا إلى مغادرة البعثة بوصفها دلالة إيجابية على التقدم الذي أحرز في غواتيمالا منذ التوقيع على اتفاقات السلام في عام ١٩٩٦.

ولا شك في أن غواتيمالا اليوم بلد مختلف جدا. ونؤمن بأن تقدما كبيرا قد أحرز في تعزيز الديمقراطية وفي التصدي للمظالم الاجتماعية. وتشعر كندا بالسرور على نحو خاص للتوجيه القوي الذي منحه إدارة بيرغر من أجل تجديد الالتزام بتنفيذ اتفاقات السلام، فضلا عن الخطوات التي اتخذت للاعتراف بأخطاء الماضي ولتعزيز المصالحة. ولكن لا بد أيضا أن نعترف بأنه ما زالت هناك تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها في المسعى إلى كفالة الاحترام

العدالة وحقوق الإنسان. ونحن متفقون تماما مع تقييم الأمين العام على أن تأسيس مكتب للمفوض السامي لحقوق الإنسان، إضافة إلى دعم مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بمغادرة بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. وستواصل النرويج دعمها لتعزيز قطاع العدالة والشرطة المدنية الوطنية ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وهكذا نكون قد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. وبذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

رؤية حكومات أمريكا الوسطى تواصل، بل تزيد، مكافحتها للفساد. ويشكل إجراء انتخابات سلمية وتسم بالشفافية الآن القاعدة بدلا من الاستثناء في أمريكا الوسطى، ويشهد على التوطيد التدريجي للديمقراطية في تلك البلدان. ونحن نشيد بوكالات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على دعمها الذي استمر لفترة طويلة للعمليات الانتخابية، التي أسهمت فيها النرويج أيضا، وخاصة في غواتيمالا، من خلال منظمة الدول الأمريكية. ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا في كانون الأول/ديسمبر، تكون الأمم المتحدة قد طوت كتاب إحدى أنجح بعثات بناء السلام بعد ١٠ سنوات في الميدان. ونود أن نشيد بالبعثة وبالأمم المتحدة كلتيهما على تلك المساهمة البارزة في السلام والتنمية في غواتيمالا.

ونحن على ثقة بأن البلد في وسعه الآن تعزيز عملية السلام من خلال تنفيذ اتفاقات السلام. ونود أن نشيد برئيس غواتيمالا على التزامه القوي باتفاقات السلام وعلى التقدم الذي أحرزته حكومته في مجالات هامة مثل إنهاء تخفيض القوات المسلحة. ولا تراودنا أية شكوك في أن اتفاقات السلام ستستمر كخريطة طريق وبرنامج عمل وطني من أجل تحقيق المزيد من التنمية. ومع ذلك، هناك حاليا التزامات وأهداف جديدة على جدول الأعمال الوطني، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أن ينظر الفريق الاستشاري في اجتماعه المقرر في النصف الأول من السنة المقبلة في تلك الأمور.

وبالرغم من أن الانسحاب النهائي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا علامة إيجابية، فإن هناك حاجة كبرى لمواصلة المجتمع الدولي دعم تنفيذ اتفاقات السلام. فما زالت غواتيمالا بلدا ناميا خرج من صراع. والمهم أن تكون هناك آليات كافية لمتابعة ذلك بعد كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، خاصة في مجال